

Distr.: General
26 May 2004
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي وقعت في الفترة من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ ويتناول آخر المستجدات في سجل الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات مجلس الأمن التالية وآخرها القرار ١٥١٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٢ - وخلال هذه الفترة، عاد مستشاري الخاص لشؤون قبرص، الفارو دي سوتو، إلى قبرص لاستئناف المفاوضات بشأن اتفاق التسوية الشاملة الذي سأقدم تقريراً منفصلاً عنه. وواصل زيبغنيو فلوسوفيتش عمله بصفته ممثلي الخاص بالنيابة ورئيس البعثة. وعُين اللواء هيرت هيغولي (أوروغواي)، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قائداً للقوة. وحتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، كان قوام القوة ٢٠١ ١ من الأفراد العسكريين و ٤٦ من ضباط الشرطة المدنية (انظر المرفق).

ثانياً - أنشطة القوة

ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار وعلى الوضع العسكري الراهن

٣ - ظل الوضع العسكري على امتداد خطوط وقف إطلاق النار هادئاً ومستقراً بوجه عام ولم تقع حوادث تذكر، من قبيل أعمال البناء أو عدم الانضباط أو التوغل في المنطقة العازلة.

٤ - وزاد عدد الانتهاكات الجوية من ٤٩ انتهاكاً وقع في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٦٧ انتهاكاً؛ ارتكبت منها الطائرات العسكرية التركية ٢٠ انتهاكاً، وارتكبت الطائرات



العسكرية اليونانية انتهاكين وارتكبت الطائرات الهليكوبتر التابعة للشرطة القبرصية ١٣ انتهاكا أما الانتهاكات الـ ٣٢ المتبقية فهي غير معلومة المصدر. ومثلما حدث في السابق في هذا الوقت من العام، انخفض عدد مرات عبور خطوط الأمن البحرية - التي هي امتداد الخط الأوسط من المنطقة العازلة تجاه البحر والتي تُنصح سفن الجانبين بعدم عبورها.

٥ - وما برحت القيود التي فرضتها القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية على قوة الأمم المتحدة، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وخففتها جزئيا في أيار/مايو ٢٠٠٣، تعوق عمليات القوة ومن بينها عملياتها في منطقة فاروشا المحاطة بالأسوار. والأمم المتحدة تحمّل الحكومة التركية مسؤولية استمرار الوضع الراهن في فاروشا. وما زال انتهاك الوضع العسكري القائم في ستروفيليا مستمرا.

٦ - وفي النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير اضطلعت القوة بأعمال تخطيط وتدريب مكثفة توطئة لاحتمال تحولها إلى عملية جديدة للأمم المتحدة في قبرص في حالة التوصل إلى تسوية وذلك مع مواصلتها أداء ولايتها الحالية.

٧ - ووالت القوة المستشار الفني المعني بالألغام بالدعم في إطار التحضير لتطهير حقول الألغام في المنطقة العازلة. ويؤمل أن تبدأ أنشطة إزالة الألغام في الصيف بعد اختيار المتعهدين المدنيين واعتمادهم.

٨ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وفي أعقاب رفض الجانب القبرصي اليوناني لخطة التسوية المقترحة وقبول الجانب القبرصي التركي لها في استفتاءين منفصلين متزامنين، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية تتناول حركة البضائع والناس بين الشمال والجنوب بعد انضمام قبرص المقسمة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد نصت اللائحة صراحة على أنها لا تشكل أي مساس بولاية الأمم المتحدة في المنطقة العازلة.

باء - إعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعي واستئناف المهام الإنسانية

٩ - بلغ عدد حالات عبور القبارصة اليونانيين إلى الشمال والقبارصة الأتراك إلى الجنوب من خلال النقاط المقامة في ليدرا وأيوس وديميتيوس/ميتيهان وبرغاموس وستروفيليا ٣,٧ مليون حالة وذلك منذ افتتاح نقاط العبور تلك في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وحتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وواصلت القوة الإسهام في العمل على انسياب حركة المدنيين والسيارات بنظام في المنطقة العازلة عند نقاط العبور المشار إليها آنفا. وتولت القوة أمر ما يربو على خمسين حالة عبور غير مأذون به، وسرقات، ومخالفات وحوادث مرورية، وعمليات تصوير غير مسموح بها، وقامت برصدها ومتابعتها. ووجه الجانب القبرصي

اليوناني لقبارصة أترك في الجنوب قهما جنائية في ١٦ قضية ووجه الجانب القبرصي التركي لقبارصة يونانيين في الشمال قهما جنائية في ٣٨ قضية. وزارت القوة القبارصة الأترك المحتجزين في الجنوب والقبارصة اليونانيين المحتجزين في الشمال على ذمة تلك القضايا. وفضلا عن ذلك يسرت القوة ٣٢ عملية إلقاء طبي من الشمال إلى مرافق طبية في الجنوب.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير يسرت القوة إقامة ١٣٨ مناسبة مشتركة بين الطائفتين في فندق بيدرا بالاس جمعت بين ٧ ٣٠٠ قبرصي يوناني وقبرصي تركي. وأقيم حفل غنائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اجتذب ١ ٥٠٠ من الشباب ونُظمت مظاهرة سلمية في آذار/مارس ٢٠٠٤ شارك فيها ٥٠٠ شخص من الطائفتين. ومن بين المناسبات الأخرى التي أقيمت، الاجتماعات الشهرية المعقودة بين القادة السياسيين تحت إشراف سفارة سلوفاكيا. فضلا عن ذلك قامت الطائفتان بتمويل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتقديم عروض وعقد دورات لدراسة اللغات وإقامة حفلات موسيقية مشتركة. وأسهمت القوة أيضا في تيسير عقد عدة مؤتمرات صحفية وحلقات دراسية مشتركة بين الطائفتين أفضت إلى الاستفتاءين اللذين أجريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

١١ - وواصلت القوة أداء المهام الإنسانية المنوطة بها دعما للقبارصة اليونانيين البالغ عددهم ٤١١ شخصا والموارنة البالغ عددهم ١٥٣ شخصا الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفضلا عن القيام بزيارات منتظمة للقبارصة اليونانيين المسنين والعمل على إيصال المساعدة الإنسانية إليهم سعت القوة إلى الحصول على تصاريح لهم للعودة إلى ديارهم في الشمال. كما ساعدت القوة ثمان أسرى قبرصية تركية في الجنوب على الحصول على شهادات ميلاد ووثائق أخرى فضلا عن الحصول على السكن وعلى تسهيلات الرعاية الطبية.

١٢ - وواصلت القوة دعم الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة. ويسرت أيضا بدء مشروع ممول من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لترميم القصر الفينيقي التاريخي الكائن بقرية بايلا المشتركة الواقعة في المنطقة العازلة. ووافقت القوة على طلبات تقدم بها القبارصة الأترك لتحديث مزارعهم وتوسيعها وعلى طلب تقدم به أحد القبارصة اليونانيين لبناء منزل في المنطقة المخصصة للاستخدام المدني داخل المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك يسرت القوة زيارة القبارصة اليونانيين السنوية لكنيسة سان جورج في فاريشا في المنطقة العازلة للاحتفال بيوم سان جورج.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

١٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كتبت إلى زعمي الطائفتين مشيرا إلى أن حل هذه المسألة الإنسانية أمر واجب منذ زمن طويل وأنه لا بد من تحديد الالتزام بجلها. ومن المفروض أن تختتم اللجنة المعنية بالمفقودين عملها دون تأخير مع مراعاة الاتفاق المبرم في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ مراعاة تامة. وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت أن يستأنف عضوا تلك اللجنة الاجتماعات الرسمية بمشاركة العضو الثالث بالنيابة. ورغم أن الجانبين أعربا عن استعدادهما للأخذ باقتراحاتي، لم تعقد أي اجتماعات رسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، واصل الطرف الثالث بالنيابة العمل مع الجانبين على تمكين اللجنة المعنية بالمفقودين من استئناف أنشطتها. ومضى الجانب القبرصي اليوناني في برنامجه المتعلق باستخراج الجثث من القبور والتعرف على هوية أصحابها.

رابعا - الجوانب المالية

١٤ - كما جاء في تقريرتي السابق (S/2003/1078)، خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢٣/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا قدره ٤٣,٨ مليون دولار للاتفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويشمل ذلك المبلغ تبرعا مقداره ثلث تكاليف القوة، أي ما عادل ١٤,٦ مليون دولار، مقدما من حكومة قبرص، وتبرعا مقداره ٦,٥ مليون دولار مقدما من حكومة اليونان.

١٥ - وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والتي تبلغ ٤٧,٤ مليون دولار. فإن قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة أخرى قدرها ستة أشهر، ستقتصر تكلفة الإبقاء على القوة على المبلغ الذي توافق عليه الجمعية العامة.

١٦ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١٥,٢ مليون دولار وذلك عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢٧٣ ١ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

١٧ - ظلت الحالة هادئة على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. وبات تدفق الناس على نحو متواصل من الجانبين عبر نقاط العبور أمرا معتادا في الجزيرة. ومن الأمور المشجعة تناقص

عدد الحوادث المتصلة بعمليات العبور وهو عدد يعتبر أساسا منخفضا عما كان عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وإني أحث السلطات القبرصية التركية على كفالة مزيد من حرية الحركة للقوة بحيث يتسنى لها أداء ولايتها على نحو أكثر فعالية.

١٨ - وفي أعقاب استفتاءي ٢٤ نيسان/أبريل، أجريت مشاورات مع الجانبين في الجزيرة والدول الضامنة، وما زلت على قناعتي، بأنه في غياب أي تسوية شاملة، يظل وجود القوة في الجزيرة أمرا ضروريا للمحافظة على وقف إطلاق النار. بيد أنه في ضوء التصويت الفاصل الذي أجري في ٢٤ نيسان/أبريل، وفي إطار إعادة تقييم شاملة لأنشطة السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قبرص، أعتزم استعراض ولاية القوة ومستويات القوات ومفهوم العمليات في ضوء التطورات على أرض الواقع ومواقف الطرفين وأي آراء قد يبديها مجلس الأمن على أن يكتمل الاستعراض في غضون ثلاثة أشهر. وسأقدم توصياتي بشأن ما قد يلزم من تعديلات أو إعادة هيكلة. وأوصي في الوقت نفسه بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى قدرها ستة أشهر تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٩ - وأود أن أعرب عن تقديري للسيد دي سوتو، والسيد فلوسوفيتش، واللواء فيغولي والرجال والنساء الذين يخدمون في القوة على ما أبدوه من كفاءة والتزام في أدائهم لمسؤولياتهم.

مرفق

البلدان التي تقدم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين ^(أ)	٤٠٣
أيرلندا	٤
سلوفاكيا	٢٧٦
فنلندا	٣
كندا	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٨٦
النمسا	٦
هنغاريا	١٢٢
المجموع	١ ٢٠١
البلد	أفراد الشرطة المدنية
أستراليا	١٥
أيرلندا	٢٠
الهند	٧
هولندا	٤
المجموع	٤٦

(أ) تضم كتيبة الأرجنتين جنودا من أوروغواي (٣)، وباراغواي (٣٢)، والبرازيل (٢)، وبوليفيا (٢)، وبيرو (٢)، وشيلي (٣٢).

